S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26385
30 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٨٥٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، التي طلب إلي فيها أن أبقي المجلس على علم بالتطورات المتصلة بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلم العام (S/24635، المرفق)، وأن أقدم إليه تقريرا، بحلول ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣، بشأن حصيلة المناقشات المتعلقة بالجدول الزمني المنقح، بما في ذلك ما يتصل بتجميع القوات وتسريحها وتشكيل القوات المسلحة الموحدة. ووافق المجلس بعد ذلك على اقتراحي بتأجيل تقديم التقرير في ضوء الاجتماع المتوقع بين رئيس موزامبيق، السيد جواكيم شيسانو، والسيد أفونسو دلاكاما، رئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو). ولذلك فإن هذا التقرير يغطي الفترة الممتدة حتى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٣، ويعرض الأنشطة التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق حتى الآن لتنفيذ الجوانب العسكرية والإنسانية والانتخابية والسياسية للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

٢ - لقد كان أهم التطورات منذ قدمت تقريري الأخير إلى المجلس في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/26034)، هو وصول السيد دلاكاما إلى مابوتو، بعد أن تأجل وصوله إليها عدة مرات، وبدء سلسلة من الاجتماعات بينه وبين الرئيس شيسانو في ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٣. ومن المتوقع على نطاق واسع أن تستمر هذه الاجتماعات إلى أن يتم التوصل إلى شكل ما من أشكال الاتفاق بشأن القضايا الرئيسية المعلقة. وإن أهمية هذا التطور لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد. ذلك أن إحراز تقدم في المجالات الرئيسية الكثيرة المتعلقة بعملية السلم إنما يتوقف على التوصل إلى نتائج ناجحة لهذه المناقشات.

أولا - الجوانب العسكرية

ألف - وزع العنصر العسكري

٣ - لقد أبلغت المجلس في تقريري السابق (S/26034)، بأنه تم التغلب على عمليات التأخير التي أعاقت سرعة وزع العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبأن كتائب المشاة الخمس التي جرى اتخاذ الترتيبات بشأنها في خطتي التنفيذية تم وزعها بالكامل، في أوائل أيار/مايو ١٩٩٣، على طول ممرات بييرا وتيتي ولمبوبو وناكالا، وعلى طول طريق النقل السريع الوطني رقم ١. ومنذ ذلك الحين، تم وزع جميع الوحدات بوصول سرية المهندسين الهندية التي تعمل في المنطقة الجنوبية.

٤ - وفي نهاية آب/اغسطس ١٩٩٣، كان مجموع قوام الوحدات المشكلة، بما في ذلك عناصر الدعم، ٦٠٠٤ أفراد على النحو التالي:

الأرجنتين	٣٦
أوروغواي	٨١٦
إيطاليا	١٠١٠
البرتغال	٢٨٠
بنغلاديش	١٣٦٣
بوتسوانا	٧٢١
زامبيا	٨٣١
الهند	٨٩٩
اليابان	٤٨

٥ - وكما هو متوخى، فإن العمليات التي تقوم بها الوحدات تنطوي أساسا على القيام بدوريات راكبة ودوريات جوية على طول الممرات، وإنشاء نقاط تفتيش والقيام بعمليات حراسة القطارات. وقد اشتركت قوات الأمم المتحدة أيضا في حراسة القوافل التي تستخدم الطرق لنقل مواد الإغاثة الغذائية الى السكان الذين يحتاجون إليها في مختلف المناطق، فضلا عن نقل المعدات إلى مناطق التجميع. وبالإضافة إلى ذلك قامت هذه القوات بعمليات إصلاح الطرق واستطلاعها، سواء في المناطق المأهولة بالسكان أو عبر الطرق الموصلة إلى مناطق التجميع.

٦ - وفي ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٣، وصل الى موزامبيق ٣٠٣ من العدد الإجمالي المأذون به من المراقبين العسكريين وهو ٣٥٤. وبمساعدة من قوات الوحدات، يشارك المراقبون الآن بنشاط في إنشاء وإعداد مناطق التجميع، وإجراء عمليات التفتيش والتحقيقات في الشكاوى المتعلقة بانتهاك وقف إطلاق النار.

٧ - وفي الفقرة ٥ من تقريري السابق الى مجلس الأمن (S/26034)، أكدت الحاجة إلى توفير دوريات إضافية والقيام بأعمال المراقبة، بما في ذلك وضع أفراد عسكريين بصفة دائمة خارج ممرات النقل. وبينت أيضا ضرورة بلوغ قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق المستويات المتوخاة أصلا. ويوصيني الآن بقوة ممثلي الخاص وقائد القوة بوزع قوات الأمم المتحدة في مقاطعة زامبيزيا، بالإضافة إلى الممرات الخمسة، من أجل ضمان الأمن، وحراسة قوافل العمليات الإنسانية، وتيسير تجميع القوات وتسريحها في هذه المنطقة الشاسعة الكثيفة السكان. وإنني أدرس بإمعان هذا الاقتراح وسأقدم إلى مجلس الأمن، في حينه، توصياتي بشأن تعزيز الوجود العسكري للأمم المتحدة في هذه المقاطعة الهامة.

باء - إنشاء مناطق التجميع والتسريح

٨ - أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بإنشاء مناطق التجميع من أجل حشد قوات الحكومة وحركة رينامو توطئة لتسريحها. ومن بين مناطق التجميع البالغ عددها ٤٩ منطقة، حازت ٣٤ منطقة، حتى الآن، قبول جميع الأطراف ووافقت عليها بالفعل لجنة وقف إطلاق النار. ومن بين هذه المواقع الأربعة والثلاثين، خصص ٢٦ لقوات الحكومة و ٨ لقوات حركة رينامو. وفي ١٨ من مناطق التجميع الأربع والثلاثين الموافق عليها هذه، تم وزع أفرقة من المراقبين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، حتى يتسنى البدء في عملية التجميع في أقرب وقت ممكن. وإنني آمل بقوة أن يؤدي استعداد الأمم المتحدة للبدء فورا في استقبال القوات في مناطق التجميع الى تشجيع الأطراف على البدء في هذه العملية دون مزيد من التأخير. وفي هذه المرحلة، تتوقف العملية على نجاح الاجتماعات المعقودة بين الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما. وحسبما أفاد ممثلي الخاص، السيد ألدو اجيلو، في تقريره اليّ، فإن السيد دلاكاما أوضح أنه لا يمكنه البدء في تسريح قواته قبل أن تحسم مسألة السيطرة الإدارية على المناطق الخاضعة لسيطرة رينامو. وفي الوقت ذاته، أبدت الحكومة استعدادها لإرسال قواتها إلى مناطق التجميع بمجرد أن تكون رينامو مستعدة للقيام بنفس الشيء.

جيم - وقف إطلاق النار

٩ - منذ توقيع اتفاق السلم العام، بلغ عدد الشكاوى المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار ٤٧ شكوى قامت لجنة وقف إطلاق النار بالتحقيق فيها جميعا بمشاركة فعالة من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وأقرت اللجنة النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بنصف هذه التحقيقات تقريبا؛ وأسقطت بعض الشكاوى، في حين حولت نتائج الحالات المتبقية، والتي تتعلق أساسا بمسألة السيطرة على الأراضي وإدارتها، إلى لجنة الإشراف والرصد للنظر فيها.

١٠ - وأخطر هذه الشكاوى هي كالتالي: في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ١٩٩٣، احتجزت رينامو ٢٧ من الصيادين الموزامبيقيين في منطقة سالامانغا (مقاطعة مابوتو)، وادعت أنهم يقومون بعمليات الصيد في هذه المنطقة الخاضعة لسيطرة رينامو دون الحصول على "إذن من حركة رينامو". وإثر تدخلات من جانب عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، أفرجت حركة رينامو عن الصيادين في حضور ممثلي الخاص ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وفي الوقت ذاته، قدمت حركة رينامو شكاوى تتعلق بتعدي الحكومة على ثلاث قرى في مقاطعة تيتي وعلى قاعدة تابعة لحركة رينامو في قرية منغولي في مقاطعة غازا خلال الأسبوع الثالث من شهر تموز/يوليه. ومع أن الحكومة أقرت بأن قواتها حاولت إقصاء حركة رينامو عن قرى مقاطعة تيتي، فإنها ساقت حججا تنطوي ضمنا على احتفاظها بالحق في استعمال القوة العسكرية من أجل إصلاح الأراضي التي ترى بحق أنها خاضعة لسيطرتها. وفي هذا الصدد، أدلى ممثلي الخاص ببيان عام مفاده أن المنازعات من هذا القبيل لا يمكن حلها إلا في إطار الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلم العام. وأصدر أعضاء آخرون في لجنة الإشراف والرصد بيانا مشتركا يندون فيه بالأعمال

الانفرادية التي تهدف إلى احتلال المناطق أو إعادة احتلالها باستعمال القوة. وفي اجتماع لاحق للجنة الإشراف والمراقبة، ذكرت الحكومة أنه ليست لديها نوايا لاتخاذ أي إجراء انفرادي.

١١ - وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٣، وإثر تعدي الحكومة على قرية منغولي، أدى بيان أصدره أحد كبار المسؤولين في حركة رينامو وهدد فيه باتخاذ إجراءات انتقامية غير محددة ضد الحكومة، إلى تفاقم جو التوتر السائد. وقد شجب ممثلي الخاص بقوة هذا الموقف.

دال - تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية

١٢ - قضى اتفاق السلم العام بأن يبدأ تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية الجديدة فورا بعد بدء نفاذ وقف إطلاق النار، وأن يجري ذلك في نفس الوقت الذي يتم فيه تجميع الجنود وتسريحهم، بحيث يكون الجيش الجديد قد دخل طور التشغيل بحلول وقت إجراء الانتخابات. وتقرر أن تشرف على العملية اللجنة المشتركة لتشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية التي تضم، بالاضافة إلى الأطراف، ممثلين من البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة بصفتهم أعضاء رسميين. وبعد مضي وقت قصير إثر اعتماد مجلس الأمن القرار ٨٥٠ (١٩٩٣) الذي وافق فيه المجلس، في جملة أمور، على طلب الأطراف بأن توضع اللجنة المشتركة لتشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية تحت رئاسة الأمم المتحدة، دعا ممثلي الخاص إلى عقد أول اجتماع رسمي للجنة المشتركة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٣ - في ذلك الاجتماع، أيّدت اللجنة المشتركة إعلان لشبونة الذي تضمّن بيان البرامج التي ستعرضها البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة للمساعدة في تشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية. وقررت اللجنة أن تبدأ فورا تدريب المعلمين للجيش الموزامبيقي الجديد، وذلك بإيفاد ١٠٠ ضابط (٥٠ من الحكومة و ٥٠ من حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)) إلى مرفق التدريب في نيانجا (زمبابوي) حيث وصلوا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣. وبعد بعض التأخيرات، يُتوقع الآن أن يوفَد ٤٤٠ ضابطا إضافيا إلى نيانجا في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ويسرني أيضا أن أبلغ المجلس بأن اللجنة المشتركة وافقت في ١٣ آب/ أغسطس على ثلاث وثائق هامة: الجدول الزمني لتشكيل الجيش الجديد؛ والقواعد والمعايير الخاصة بالمعلمين الذين سيجري تدريبهم في نيانجا؛ وهيكل القيادة العليا للجيش الجديد. ومن المفروض أن هذه الوثائق، التي وقّعت في حفل عام، ستؤثر إيجابيا في أعمال اللجان الأخرى.

ثانيا - برنامج المساعدة الانسانية

١٤ - يواصل برنامج المساعدة الانسانية تغطية أنشطة الإعادة إلى الوطن، والتسريح، والإغاثة الطارئة، واستئناف الخدمات الأساسية. ويتمثل أهم أهدافه في تلبية احتياجات جميع الموازمبيقيين من حيث إعادة الادماج تلبية فعلية. وفي هذا الصدد، يركز البرنامج أيضا على دعم ميزان المدفوعات للمدخلات الغذائية

والزراعية المسوقة وكذلك على الدعم المؤسسي لتعزيز القدرة المحلية على إدارة البرامج الانسانية لفترة ما بعد الحرب.

١٥ - وفي اجتماع المتابعة لمؤتمر المانحين المعقود في مابوتو في ٨-٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أعرب عن قلق بالغ إزاء حجم الموارد غير المخصصة. وبالرغم من بعض النجاح في خفض حجم الأموال غير المخصصة، مازال يتعين على مانحين عديدين ذكر الأنشطة أو الوكالات المنفّذة التي يودون أن تُوجه إليها التبرعات التي أعلنوها. وقد اتصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية مؤخرا بهؤلاء المانحين لتشجيعهم على اتخاذ قرارات في هذا الشأن كي يتسنى المضي قدما في تنفيذ بعض الأنشطة الممولة تمويلا ناقصا. ومع ذلك، فحتى لو خصصت كافة الأموال الملتزم بها لأنشطة محددة، سيظل هناك عجز تبلغ قيمته الصافية زهاء ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٦ - تندرج الاحتياجات الأساسية غير الملباة في إطار برنامج المساعدة الانسانية الموحّد في الميادين والقطاعات التالية: (أ) الزراعة، بما في ذلك البذور والأدوات؛ و (ب) البرامج المتعددة القطاعات أو القائمة على أساس المناطق، وهي تشمل إعادة إدماج الجنود المسرحين؛ و (ج) الإغاثة في حالات الطوارئ بما في ذلك الإغاثة غير الغذائية، والسوقيات، ونقل الفئات الضعيفة؛ و (د) عملية الإعادة إلى الوطن؛ و (هـ) الدعم المؤسسي؛ و (و) دعم ميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، ينبغي الاشارة إلى الأهمية الأساسية التي تكتسيها امكانية الحصول على البذور والأدوات بالنسبة لنجاح عودة الموزامبيقيين إلى الأرض. ويتعين أيضا التأكيد إلى أقصى حد ممكن على أهمية مساعدة الجنود المسرحين على استئناف الحياة المدنية.

١٧ - حدثت تحركات ذات بال للسكان خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٣، قبل موسم الزراعة الثانوي. وبما أن الموسم الزراعي الرئيسي سيبدأ في تشرين الأول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، فإنه يتوقع حدوث مزيد من التحركات الاضافية للسكان. ومع ذلك، ينبغي الاشارة إلى أن عودة المعاد توطينهم المحتملين كانت متباطئة إلى حد ما بالنسبة لموزامبيق ككل وكذلك نظرا لأعداد سكانها اللاجئين والمشردين داخليا. ويكمن أحد أسباب هذه الوتيرة المتباطئة نسبيا للعودة في عدم شعور المعاد توطينهم المحتملين بالأمن بخصوص المستقبل. ويتمثل سبب آخر في عدم توفر الخدمات الأساسية في المناطق التي يتوقع أن يعودوا إليها. ونظرا لكون الطرق لم تزل غير مفتوحة وأن الأنشطة والخدمات الاقتصادية لم تبلغ القدر الأدنى إلا بالكاد، يمكن أن ينتظر المعاد توطينهم المحتملون سنة أخرى قبل العودة بصورة دائمة. بيد أن بدء عملية تسريح الجنود ينبغي أن يكون بمثابة دلالة واضحة على استقرار السلم وأن يشجع أيضا حركة العودة إلى الأرض.

١٨ - بيد أن تحركات السكان قد ازدادت حديثا في بعض المناطق. وحدث ذلك مثلا في مقاطعة نامبولا حيث سجلت زيادة هائلة في حركة العودة إلى مناطق رينامو داخل تلك المقاطعة في الفترة من حزيران/يونيه إلى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٣، على نقيض الوتيرة المتباطئة لإعادة التوطين في وقت سابق.

وتعزى هذه الزيادة جزئيا إلى توسع نطاق المساعدة من مجرد الاغاثة ليشمل الصحة، والمياه، والمدخلات الزراعية، والتعليم. ويتواصل تسليم الأغذية لسكان مناطق عديدة من بينها عدة من مناطق رينامو.

١٩ - عاد الآن إلى داخل موزامبيق زهاء ٣٢٦ ٠٠٠ لاجئ - وهو ما يربو على نسبة ٢٠ في المائة من المجموع البالغ ١,٥ مليون موزامبيقي الذين كانوا لاجئين في الخارج في وقت توقيع اتفاق السلم. وقد انتقل أكثر من نصف مجموع هؤلاء العائدين إلى منطقة أنغونيا الصغيرة والخصبة بصورة خاصة في مقاطعة تيتي. واضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بثلاث عمليات نقل للاجئين العائدين من زمبابوي أم معظمهم مقاطعة مانيكا. وقد تم توقيع اتفاق مع سوازيلند للشروع في إعادة زهاء ٢٤ ٠٠٠ لاجئ من ذلك البلد في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٣، تتولى بموجبه المنظمة الدولية للهجرة مسألة نقل اللاجئين إلى ما يربو على ١٠٠ قرية ومدينة مختلفة في جنوب موزامبيق.

٢٠ - عقدت لجنة إعادة الادماج اجتماعها الثالث في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣. واعتمدت اللجنة مجموعة من الوثائق ساعدت على تحديد المبادئ الرئيسية المتصلة بإعادة إدماج الجنود الذين تم تسريحهم؛ والمعاملة غير المتحيزة لمختلف فئات الأفراد العسكريين؛ والتوجيه الريفي؛ واستخدام المؤسسات القائمة حيثما أمكن ذلك. وتندرج البرامج الرئيسية التي تم تعيينها في مجالي التدريب وخلق فرص العمالة كثيفة الاستخدام لليد العاملة، وذلك بسبب ضعف سوق العمل الرسمية. وقد نتج هذا التقدم الكبير عن اجتماعات تحضيرية مع كافة الأطراف المعنية دامت شهرا كاملا وأعدت بعناية وبذلت فيها جهود مكثفة.

٢١ - تمت الموافقة على برنامج اعلامي موجّه للجنود في مناطق التجميع. وهو يسعى إلى تشجيع من تم تسريحهم على العودة إلى ديارهم في الأرياف وتحقيق استقرار أسرهم من جديد كوحدات اقتصادية قادرة على الاستمرار. وسيتضمن البرنامج تقديم معلومات دقيقة إلى مجموعات الجنود المسرحين الأقل مناعة، ومعلومات عامة متصلة بفرص العمالة كثيفة الاستخدام لليد العاملة وبمرافق التدريب. وفي هذا الصدد، سيُشرع، في إطار البرنامج، في حملة لمحو الأمية كما ستُستخدم البرامج الاذاعية ومجموعات الحوار المحلية.

٢٢ - أحرز بعض التقدم في تنفيذ برنامج إزالة الألغام. وقد أنشئت لجنة فرعية معنية بالألغام لاستعراض وتطوير الجوانب التفصيلية المتعلقة بالبرنامج وبالتنفيذ والتي ستُدرج في مقترحات تُقدم إلى لجنة وقف إطلاق النار للموافقة عليها. وقد تم الآن إعداد مقترحات متصلة بمسح الألغام في القطر بأسره وبتدريب الموزامبيقيين على عمليات إزالة الألغام لتوافق عليها لجنة وقف إطلاق النار.

ثالثا - التحضير للانتخابات

٢٣ - استأنف المؤتمر الاستشاري المتعدد الأطراف، برئاسة وزير العدل الموزامبيقي أعماله في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ بعد أن كان قد علّقها في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وناقش مشروع نص القانون الانتخابي

الذي أعدته الحكومة. وحضرت الاجتماع كافة الأحزاب، بما فيها رينامو. وكان قد اتفق بالفعل على أن تتولى الحكومة، عقب المناقشة، تقديم النص النهائي لمشروع القانون الانتخابي إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه وأن تكون الوثيقة مطابقة تماما لنص وروح اتفاق السلم العام. وفي حين كان اتفاق الأحزاب على استئناف جهودها لمناقشة مشروع القانون الانتخابي تطورا ايجابيا، فقد كان التقدم الفعلي ضئيلا في الاتفاق على نص. وفي الواقع، فحتى تاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ لم يكن قد تم النظر إلا في ١٦ مادة مقترحة من بين مجموع ٢٨٤، وتعطلت المناقشة بخصوص المادة ١٦. تتعلق هذه المادة بتكوين لجنة الانتخابات الوطنية التي ستكون مسؤولة عن تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية والتي ينبغي أن تكون ممثلة لجميع الأحزاب ومحايدة.

٢٤ - ووفقا للمقترحات الأصلية المقدمة من الحكومة، ستتولى حركة رينامو تعيين ثلث أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية، وتعيّن الحكومة الأعضاء المتبقين. وفي حين قبلت رينامو والأحزاب التي تشكل ما يسمى "المعارضة غير المسلحة" اقتراح الحكومة بأن تتألف اللجنة من مجموع ٢١ عضوا، فهي تطالب بمزيد من التمثيل لها وقد تقدمت بمقترح مضاد يتولى وفقا له كل من الحكومة ورينامو و "المعارضة غير المسلحة" تعيين سبعة أعضاء. ويتمثل الموقف الأخير للحكومة في أنها ينبغي أن تعيّن ١١ عضوا ورينامو ٧ أعضاء والمعارضة غير المسلحة ٣ أعضاء. ويقترح حزب معارضة صغير، في مقترح مضاد آخر، أن تتألف اللجنة من عشرة أعضاء من الحكومة، وسبعة أعضاء من رينامو، وثلاثة أعضاء تعينهم "المعارضة غير المسلحة"، وأن يكون رئيسها مستقلا.

رابعا - التطورات السياسية

٢٥ - وفضلا عن استئناف الحوار بشأن مشروع قانون الانتخابات (انظر الفرع الثالث أعلاه) والقرار القاضي بارسال ضباط إلى نيانغا للتدريب كي يصبحوا ضباطا معلمين، وقع تطور سياسي هام منذ صدور تقريري الأخير (S/26034) ينطوي على تشغيل اللجان المنصوص عليها في اتفاق السلم العام. ومنذ تموز/يوليه عام ١٩٩٣، أخذت جميع اللجان الثلاثية التي ترأسها الأمم المتحدة، وعددها أربع لجان، في الاجتماع دوريا وإقرار الوثائق الهادفة إلى تيسير عملية السلم والتعجيل بها.

٢٦ - وقد ركزت لجنة الاشراف والرصد اهتمامها على موضوعين رئيسيين، هما: قانون الانتخابات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار. كما نظرت في وثيقة تتعلق بقواعد سلوك لجنة وقف اطلاق النار بشأن تحرك القوات بعد توقيع اتفاق السلم العام. وحظيت هذه الوثيقة، التي تفصل الجانبين العسكري والسوقي لمثل هذه التحركات عن الجوانب المتعلقة بادارة الاقليم، بتأييد تام من قبل الأعضاء الدوليين في لجنة الاشراف والرصد، وذلك فضلا عن حصولها على موافقة الحكومة، وقد طلبت حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) مزيدا من الوقت لإجراء مشاورات. ومتى ووفق على الوثيقة، فإنها ستسمح للطرفين بحل المشاكل التي نشأت عقب اعتداء الحكومة على ثلاث قرى في مقاطعة تيتي، ويؤمل أن تؤدي إلى منع وقوع حوادث مماثلة مستقبلا، كما تكرر الوثيقة القول بأن من الواجب اعتبار أية

تحركات عسكرية تجري بعد ٤ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٢ بغرض كسب مواقع عسكرية جديدة انتهاكا لوقف إطلاق النار. وانه يتعين على القوات التي كانت قد تحركت لمثل هذا الغرض أن تنسحب إلى مواقعها السابقة.

٢٧ - وقد وافقت لجنة إعادة الادماج على برامج رئيسية للجنود المسرحين في مجالي التدريب وتوفير فرص العمل الكثيفة اليد العاملة، وذلك فضلا عن برنامج إعلامي للجنود في مناطق التجميع. كما قررت اللجنة المذكورة أن توصي لجنة الاشراف والرصد بالتوسع في أنشطة لجنة المساعدة الانسانية وفقا للفقرة (٥) من الفرع الثالث من البروتوكول الخامس لاتفاق السلم العام.

٢٨ - كما دعا اتفاق السلم العام إلى إنشاء أربع لجان، تشمل أعضاء الحكومة ورينامو فضلا عن أعضاء آخرين يعينون نتيجة لمشاورات يجريها رئيس جمهورية موزامبيق، وقد عين أعضاء ثلاث من هذه اللجان، وأنشئت الهيئات التالية بصفة رسمية: اللجنة المعنية بادارة شؤون الدولة، ولجنة الاعلام الوطنية، ولجنة شؤون الشرطة. إلا أنه نتيجة لاستمرار انعدام الثقة بين الطرفين لم ينعقد حتى الآن أي لجنة من هذه اللجان. فقد اعترضت رينامو على الأعضاء الذين عينهم الرئيس شيسانو، وكذلك على رؤساء اللجان الذين اختارهم. وسيتقرر إنشاء اللجنة الرابعة، وهي لجنة الانتخابات الوطنية، بعد إقرار مشروع قانون الانتخابات (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أعلاه).

٢٩ - وخلال الاتصالات التي أجراها ممثلي الخاص مع الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما، كان يبلغ الطرفين على الدوام بمشاعر القلق الشديد التي تساور مجلس الأمن وتساورني نظرا لعدم التغلب على حالات التأخير على الرغم من حدوث بعض التقدم الملموس. وعلى وجه التحديد، فإنه قد شدد في حديثه مع الطرفين إلى ما يوليه المجتمع الدولي من أهمية لإجراء الانتخابات في موزامبيق في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة للاتفاق، دون مزيد من التأجيل، على الجدول الزمني المنقح الموضوع لتنفيذ جميع أحكام اتفاق السلم العام، وهو الجدول الذي قدمه ممثلي الخاص إلى الطرفين منذ عدة شهور. وحسبما يعرف أعضاء المجلس، فإن نقطة البدء في تنفيذ الجدول هي استئناف أعمال اللجان في ٣ حزيران/يونيه عام ١٩٩٣ وعلامة انتهائه بعد ذلك بـ ١٦ شهرا هي إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤. ويتوقع لعمليتي تجميع وتسريح قوات الحكومة ورينامو، اللتين ستنفذان على مراحل، أن تستغرقا ثمانية أو تسعة أشهر. ومن المقرر أن يبدأ تجميع القوات في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ على أن يعقبه بدء التسريح بعد ذلك بشهر. ويتوقع أن يكون قد سرح ٥٠ في المائة من الجنود بحلول كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٤، وأن يكتمل تسريح القوات بحلول أيار/مايو عام ١٩٩٤.

٣٠ - ومن المقرر أن يستوعب الجيش الجديد ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ جندي، وأن يعود الباقون إلى الحياة المدنية. وسيكون نصف الجيش الجديد عاملا بحلول أيار/مايو عام ١٩٩٤، ومن الضروري أن يكون تشكيل الجيش الجديد قد اكتمل بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومن المقرر أن يبدأ نقل الجنود الذين لم ينخرطوا في الجيش الجديد إلى ديارهم في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣، بعد بدء التسريح، على أن يختتم ذلك

النقل بحلول نيسان/أبريل عام ١٩٩٤ لكي يتسنى للجنود المسرحين أن يسجلوا أسماءهم للانتخابات. ويتوقع لتسجيل الناخبين أن يستغرق ثلاثة أشهر، ومن المقرر له أن ينفذ اعتبارا من نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيه عام ١٩٩٤. وقد بدأت فعلا إعادة اللاجئين والمشردين إلى الوطن، ويتوقع لها أن تستكمل إلى حد بعيد بحلول نيسان/أبريل عام ١٩٩٤ كي يتمكن السكان المعاد توطينهم من تسجيل أسمائهم في الوقت المناسب للانتخابات.

٣١ - وعلى الرغم من أن الجدول الزمني المنقح لم يعتمد رسميا حتى الآن من قبل لجنة الاشراف والرصد، فقد تحقق قدر هام من التقدم في مجالات أساسية. إذ وافقت الحكومة صراحة على الموعد المحدد لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤، بينما أعربت رينامو ضمنا عن موافقتها ومن ثم، فقد وافق الطرفان كلاهما من حيث المبدأ على تحقيق الهدف العام لاتفاق السلم العام في حدود الإطار الزمني المقترح. وعلى الرغم من طلب تعديلات معينة، أوضح ممثلي الخاص أنه ينبغي لمثل هذه التعديلات ألا تمس الهدف النهائي المتمثل في إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤.

خامسا - ملاحظات

٣٢ - التطورات التي شهدتها عملية السلم في موزامبيق مؤخرا تطورات مشجعة وأهم هذه التطورات على الاطلاق هو بدء المفاوضات المباشرة في مابوتو بين الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما، وهي المفاوضات التي تأخر بدؤها لفترة طويلة. وعلى الرغم من أن هذه المحادثات لا تزال جارية، فإنها أضافت فعلا إحساسا متجددا بالتفاؤل إزاء احتمالات تنفيذ عملية السلم في موزامبيق تنفيذا تاما في الوقت السليم. وليس ثمة شك في أن المصالحة الوطنية الحقة ستحظى بترحيب حار من جميع الموزامبيقيين وأنها ستلقى الدعم القوي من المجتمع الدولي.

٣٣ - ولقد اقترحت تأخير تقديم هذا التقرير لغرض محدد، هو أن أكون في وضع يسمح لي بإبلاغ المجلس بهذا الحدث، الذي لا يتسم فقط بأن له مغزى رمزيا خاصا بل يتسم أيضا بأهميته الموضوعية. ولعل أعضاء مجلس الأمن يعرفون أن الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما قد أعلنا فعلا عزمهما على الالتقاء بانتظام في المستقبل، وأن السيد دلاكاما قد وافق على إقامة مقر لسكناه في مابوتو، بحيث يقسم وقته بين العاصمة ومقر قيادة رينامو في مارينغ. وسأتابع إبلاغ مجلس الأمن بكل ما يستجد من تقدم في المحادثات. وإنني أحث الطرفين بشدة على اغتنام هذه الفرصة لكي يحولا حوارهما الراهن إلى تدبير جار عملي المقصد يستهدف إبلاغ عملية السلم مرحلة الانجاز الموفق. وينبغي لجميع الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية أن تلتزم التزاما شديدا بالمسار الذي حدده اتفاق السلم العام.

٣٤ - وإنني أرحب، على نحو خاص، باستعداد رينامو لكي تقبل من حيث المبدأ وجود إدارة واحدة في أنحاء البلد كافة. ويساورني أمل شديد في إمكان حل هذه المسألة، التي تتصف بأهميتها الحيوية للعديد من عناصر عملية السلم، خلال الأيام المقبلة، وذلك إلى جانب المسائل المتعلقة بالتبكير في بدء عملية

التجميع والتسريح، التي تمثل ضرورات ملحة أخرى. وفي هذا السياق، سيكون إرسال المجموعة الثانية من متدربي الحكومة ورينامو العسكريين إلى مرفق نيانغا العسكري في زمبابوي في الوقت المناسب بمثابة تقدم جليل الشأن.

٣٥ - ومن الأهمية بمكان أن يتوصل الرئيس شيسانو والسيد دلاكاما إلى تفاهم بشأن كيفية كسر الجمود الحالي فيما يتعلق بتكوين لجنة الانتخابات الوطنية مستقبلا. ولقد طرحت مقترحات عديدة؛ ومن شأن حسن نوايا جميع الأطراف المشاركة وتصميمها أن يساعدا على تجاوز الفجوة، المتضائلة فعلا، التي تفصل بين موقف كل منها. أما وقد قلت ذلك، فإنني أعتقد أنه على الرغم من الصعوبات القائمة بشأن إنشاء هذه اللجنة الهامة ينبغي أن يمضي العمل سريعا بشأن إعداد قانون الانتخابات لكي يجاز دون تأخير لا داعي له، بحيث يصبح ممكنا إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على النحو الذي شدد على أهميته قرار مجلس الأمن ٨٥٠ (١٩٩٣).

٣٦ - وهناك حاجة ملحة تدعو الطرفين إلى الموافقة رسميا على الجدول الزمني المنقح الموضوع لتنفيذ عملية السلم. ونظرا لتوافر معظم العوامل اللازمة للتوفيق في تحقيق التقدم لجهود السلم، أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص لكي تتبع الخطة السالفة الذكر بحذافيرها قدر الامكان؛ وإنني أحث الطرفين بشدة على اغتنام الفرصة التي تتيحها الحالة المبشرة بالخير. إذ ينبغي للتقدم البناء المحرز مؤخرا ألا يفقد قوة دفعه. وعلاوة على ذلك، فإن المطالب التي يراد من الأمم المتحدة أن تلبيها والقيود المالية الحرجة التي تواجهها المنظمة العالمية تستبعد أي تأخير أو تسويف إضافي. وإنني على ثقة من أن المجتمع الدولي لا يرحب بأية محاولات أخرى تستهدف إضافة شروط إلى عملية السلم، أو كسب المزيد من الوقت، أو الحصول على امتيازات أخرى. وستواصل الأمم المتحدة، من ناحيتها، تقديم الدعم والمساعدة إلى جميع الأطراف وإلى شعب موزامبيق في مساعيهم الرامية إلى تحقيق السلم الدائم والديمقراطية لبلدهم.

- - - - -